الأحوال الاقتصادية لفئات العامة من المجتمع المصري خلال الحكم العثماني عند الجبرتي

د. صبحي محمود العزام
قسم التاريخ ـ كلية الآداب ـ جامعة مؤتة

ملخص البحث :

يعرض البحث في البداية نبذة عن حياة المؤلف وكتابه عجائب الآثار، الذي يعتبر المصدر المحلي الوحيد الذي كتب عن تاريخ مصر في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، بعدها يؤكد سوء الأحوال الاقتصادية لفئات العامة في مصر خلال تلك الفترة، بفعل العديد من العوامل من أبرزها العوامل الطبيعية ممثلة بانخفاض منسوب مياه نهر النيل وكثرة الآفات والأمراض، والضرائب المتنوعة. والمصادرات التي شملت كافة الشرائح الاجتماعية، والتعديات التي كانت تقوم بها طوائف العسكر والعربان، ناهيك عن النقود المتداولة وما كان يصيبها من عمليات الغش .

وكان لتلك العوامل تأثيرها السلبي على المجتمع، فالفلاح عصفت به المجاعات والأمراض، والتاجر تعرض لصنوف من الضغوط المادية والمعنوية، وفئة السوقة من الباعة وأصحاب الصنائع والحرف تدهورت أحوالهم .

عبد الرحمن الجبرتي نشأته وثقافته :

هو عبد الرحمن بن أبي التداني حسن بن برهان الدين الجبرتي[١] والنسبة الملحقة باسمه تعود إلى جبرت الموطن الأصلي لأجداده القدامى، وهو إقليم ساحلي يقع إلى الغرب من ميناء زيلع، على البحر الأحمر بالحبشة[٢] وكان جده الأعلى قد ارتحل إلى هذا الإقليم في القرن العاشر الهجري، لكنه لم يمكث طويلاً إذ لم يلبث أن هاجر إلى جدة ثم إلى مكة، وأخيراً استقر بالمدينة المنورة، التي مكث بها سنتين قضاهما في الدراسة والالتقاء بالشيوخ من العلماء، ومن المدينة ارتحل إلى مصر التي استقر بها فتزوج وكبر شأنه[٣].

وبشأن والده الشيخ حسن، فالمصادر تذكر أنه كان ذا ثراء عريض، بفضل وراثته لنسائه، وتعاطيه للتجارة في البيع والشراء والمشاركة والمضاربة، ويمكن تقدير ثرائه من خلال المساكن التي تركها، وما كان يقتنيه من العبيد والجواري[٤] وإلى جانب ثرائه كان الشيخ حسن عالماً من علماء عصره، في العلوم الشرعية

---

(١) عاصي، حسين، عبد الرحمن الجبرتي مؤرخ الصراع الحضاري الأول بين الشرق والغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣، وسيشار إليه عاصي، عبد الرحمن الجبرتي.

(٢) الصياد، محمد محمود، جبرة وجبرت، من كتاب عبد الرحمن الجبرتي، دراسات وبحوث، بحوث ألقيت في ندوة أقامتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، بإشراف أحمد عزت عبد الكريم، المكتبة العربية، القاهرة، ١٩٧٦، وسيشار إليه الصياد، جبرة وجبرت، أحمد، يوسف، الإسلام في الحبشة، القاهرة، ١٩٣٨، ص٦٨، قاسم، جمال زكريا، عبد الرحمن الجبرتي، دراسات وبحوث، بحوث ألقيت في ندوة أقامتها الجمعية المصرية للدراسات والبحوث، بإشراف أحمد عزت عبد الكريم، المكتبة العربية، القاهرة، ١٩٧٦.

(٣) الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن (ت ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م)، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار المعروف بتاريخ الجبرتي، طبعه وصححه ووضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، ٣ح، منشورات أحمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧، ج١، ص٤٤٠- ٤٦٦، وسيشار إليه الجبرتي، عجائب الآثار.

(٤) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص٤٥٨.

والرياضية سيما الفلك والحساب والهندسة والمساحة والجغرافية[١] ولسمعته الحسنة وثقافته العالية أقبل الكثير من أهل الشام والروم والمغرب والحجاز إلى حلقاته لتلقي العلم[٢] إضافة إلى ذلك فالشيخ حسن كان ذا نشاط سياسي، إذ تميز بالعلاقة الحسنة مع السلطة المملوكية في مصر، وكمؤشر على ذلك، تلك المنزلة التي كان يحتلها في قلوب الأكابر من الأمراء، والوزراء، والأعيان[٣].

وفي مثل هذه البيئة العلمية، ولد مؤرخنا عام ١١٦٧ هـ / ١٧٥٤ م من إحدى السراري في مدينة القاهرة، دون أن نعرف شيئاً عن هذه الجارية[٤] وهناك في القاهرة التحق بالكتاتيب المنتشرة في حي الأزهر، فتعلم اللغة وحفظ القرآن[٥] ثم انتقل إلى المدرسة، وهو لم يتجاوز العاشرة من عمره[٦] وأخيراً التحق برواق الشوام أحد أروقة الجامع الأزهر، حيث تلقى المذهب الحنفي[٧] كما التقى العديد من العلماء الذين كانوا ذا صلة بوالده، أمثال محمد مرتضى الزبيدي الذي تعلم على يديه فقه اللغة للثعالبي وأدب الكاتب لابن قتيبة[٨] هذه الثقافة الواسعة أتاحت له في مرحلة الشباب إلقاء الدروس في الجامع الأزهر في الفقه وغيره من

(١) عاصي، عبد الرحمن الجبرتي، ص٤٠- ٤١.

(٢) عاصي، المرجع نفسه، ص٤١.

(٣) شيوب، خليل، عبد الرحمن الجبرتي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٨، ص٣٤- ٣٥، وسيشار إليه شيوب، عبد الرحمن الجبرتي.

(٤) قاسم، عبد الرحمن الجبرتي، ص٤٨.

(٥) قاسم، المرجع نفسه، ص٤٨، عاصي، عبد الرحمن الجبرتي، ص٤٣.

(٦) عاصي، الجبرتي، ص٤٣.

(٧) عاصي، المرجع نفسه، ص٤٣، قاسم، عبد الرحمن الجبرتي، ص٤٨، عنان، محمد عبد الله، مؤرخو مصر الإسلامية ومصادر التاريخ المصري، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٩، ص١٧٨، وسيشار إليه عنان، مؤرخو مصر الإسلامية.

(٨) عاصي، عبد الرحمن الجبرتي، ص٤٨.

العلوم الشرعية، وأثناء الغزو الفرنسي لمصر عام ١٧٩٨م عُين عضواً في الديوان الثالث، الذي شكله الجنرال مينو عام ١٢٠٥هـ / ١٧٩٠ م لضبط الأمن[١] ولا شك أن هذا التعيين قد أتاح للجبرتي الاتصال بسلطات الاحتلال، مما كان له أكبر الأثر عليه في الوقوف على الأحداث، والاطلاع على كثير من الوثائق والبيانات والإحصاءات الرسمية، لدعم مجهوده التاريخي سيما فيما يتعلق بتاريخ الاحتلال الفرنسي لمصر.[٢] وفي المرحلة الأخيرة من حياته أصيب الجبرتي بمحنة قاسية، تمثلت في قتل ولده خليل عام ١٢٣٧ هـ/ ١٨٢١ الذي كان يعمل مؤقتاً للصلاة في بلاط محمد علي باشا وقد كان لهذه الحادثة تأثيرها القوي عليه مع ما كان يعانيه من الكبر والضعف والمرض، لذلك هجر الكتابة والتأليف، وبقي حبيس الدار مريضاً حزيناً أعمى حتى توفي عام ١٢٤١ هـ/١٨٥٢[٣].

كان ظهور الجبرتي كمؤرخ ظاهرة فريدة من نوعها، في فترة شهد فيها العالم العربي والإسلامي حالة من الركود والاضمحلال، بسبب الظروف التاريخية والاقتصادية والسياسية[٤] بحيث أصبح مستكيناً لحالة من التبلد مقروناً بالغيبيات الباعثة على السلبية، ورغم الوضع الاجتماعي والثقافي لمؤرخنا، الذي كان أكبر معين له في تسجيل تاريخه عجائب الآثار في التراجم والأخبار، فإن مهمته لم تكن باليسيرة، وذلك لافتقاده للمصادر التاريخية التي ذهب القسم الأعظم منها بسبب كثرة الفتن بين المماليك، أو بينهم وبين العثمانيين، أو التسرب من البلاد بعد مجيء

(١) عنان، مؤرخو مصر الإسلامية، ص١٧٨، قاسم، عبد الرحمن الجبرتي، ص٤٨، عاصي، عبد الرحمن الجبرتي، ص٤٩.

(٢) عاصي، المرجع نفسه، ص٥١.

(٣) عنان، مؤرخ مصر الإسلامية، ص١٨٩.

(٤) مصطفى، أحمد عبد الرحيم، الجبرتي... مؤرخاً، من كتاب عبد الرحمن الجبرتي، دراسات وبحوث، بحوث ألقيت في الندوة التي أقامتها الجمعية المصرية للدراسات والبحوث، بإشراف أحمد عزت عبد الكريم، المكتبة العربية، القاهرة، ١٩٧٦، ص٣١.

الفرنسيين إلى مصر[١] إضافة إلى قلة المصادر، فإن الكتابة التاريخية لم تكن تحظى بالاحترام من قبل الخاصة، سيما وأنها اعتبرت من أساطير الأولين وأفعال الدجالين[٢] لهذا السبب قام الجبرتي ببدء كتابه بوضع تمهيد تحدث فيه عن التاريخ وفائدته، باعتباره فناً تندرج فيه علوم كثيرة[٣] وتوجيه النصح إلى الحكام بمراعاة العدل وحسن السياسة.

وبعد التمهيد والمقدمة يلم إلمامة سريعة بتاريخ مصر حتى الفتح العثماني، وذلك بالحديث عن تمادي الفرق العثمانية وتصارع الأمراء المماليك، وعن الفترة القاتمة لحكم إبراهيم ومراد باشا، بما فيهما من مظالم، والتي اعتبرت الحملة الفرنسية ما هي إلا عقاب لأهل مصر، التي خصص لها الجزء الثالث، بدأ بدخول الحملة الفرنسية إلى مصر وما نتج عن هذا الدخول من انفلات المجتمع، وتحلله من المثل الأخلاقية ممثلة بالبغاء العلني وسفور النساء، والاختلاط بالرجال، ناهيك عما أصاب بعض الفئات الاجتماعية الأخرى من الارتداد عن القيم الإسلامية، بتعاطي المسكر والأكل والشرب علانية في رمضان[٤]ورغم مشاركة الجبرتي لمعاصريه برفض الفرنسيين .إلا أن ذلك لم يجعله يغض الطرف عن بعض الخصائص الحسنة التي يتميزون بها ،من حب العلم والاطلاع على العلوم والاحترام الزائد للقانون[٥] إضافة إلى ذلك فقد اهتم بتدوين كل ما قام به المحتل من أعمال عسكرية وسياسية وإدارية واجتماعية، ذلك بإثبات معظم الوثائق التي صدرت في صورة أوامر وبيانات ورسائل، وحركات المقاومة التي قام

(١) الجبرتي، عجائب الآثار، ج١ ، ص٤ ، مصطفى، الجبرتي، ص٣٢، قاسم، عبد الرحمن الجبرتي، ص٥١.

(٢) الجبرتي، عجائب الآثار، ج١ ، ص٤ ، مصطفى، الجبرتي، ص٣٢، قاسم، عبد الرحمن الجبرتي، ص٥١.

(٣) الجبرتي، عجائب الآثار، ج١ ، ص٥ ، قاسم، عبد الرحمن الجبرتي، ص٥١.

(٤)عنان، مؤرخو مصر الإسلامية، ص١٨٣ ، مصطفى، الجبرتي، ص٣٤- ٣٦.

(٥) عنان، مؤرخو مصر الإسلامية، ص١٨٣.

بها الأمراء المماليك والعامة ممثلة بالكثير من الثورات الشعبية[1] كما اهتم بعودة الحكم العثماني لمصر، وبروز محمد علي باشا وما كانت تتسم به شخصيته من القسوة في تحصيل المال وقطع الأرزاق والاحتكار لجميع الأسباب[2] ورغم ما كان يتسم به الجبرتي من دقة في الملاحظة، والوضوح في العرض، والبساطة في التعبير، والأمانة في النقل والنزاهة في التقدير[3] بحيث أظهر الصورة النابضة للمجتمع المصري، إلا أنه يبقى في عداد المؤرخين التقليدين الذين ألفوا طريقة الحوليات واتقنوا فن التراجم، والاعتماد الكبير على الغيبيات في تفسير الأحداث، دون محاولة مسايرة النهضة العلمية التي شهدتها أوروبا، والتي آمن بها أحد معاصري الجبرتي وهو حسن العطار ورغم ذلك كله يبقى لمؤرخنا تلك المكانة السامية، باعتباره الوحيد الذي خلف لنا صورة فريدة لأحوال مصر في أيامه، لا يستغني عن كتابه كل من يتصدى للكتابة عن ناحية أو أخرى من تاريخ مصر في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر.

إن المؤرخ الشيخ عبد الرحمن الجبرتي قاهرياً يسكن القاهرة، ويعد من أبرز علمائها ووجهائها لذلك عرف مجتمع القاهرة أو بتعبير آخر مجتمع المدينة معرفة معايشة ومشاركة، إضافة إلى إلمامه بأحوال الريف، أتاحت له تلك المعايشة وذلك الإلمام، القيام بدراسة الظواهر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع، ممثلة بضعف وسائل الضبط الاجتماعي، وزيادة حجم المشكلات الاقتصادية والتموينية، وتدهور الشؤون الصحية، وزيادة حجم الأمراض الاجتماعية[4] كما

---

(١) مصطفى، الجبرتي، ص٣٨.

(٢) عنان، مؤرخو مصر الإسلامية، ص١٨٣.

(٣)الشرقاوي، محمود، مصر في القرن الثاني عشر، القاهرة، ١٩٥٥، ج١، ص٢١.

(٤) أبو زيد، حكمت، المجتمع القاهري على الحملة الفرنسية كما صوره الجبرتي، من كتاب عبد الرحمن الجبرتي دراسات وبحوث، بحوث ألقيت في ندوة أقامتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، بإشراف أحمد عزت عبد الكريم، المكتبة العربية، القاهرة، ١٩٧٦، ص٣٤٤.

أتاحت له دراسة البناء الطبقي للمجتمع من حيث انتظامه في فئات وطوائف، كل فئة لها أطراها وأيديولوجيتها وأهدافها[1] ويمكن تلخيص البناء الهرمي لفئات العامة إلى: طائفة التجار: الموسرون منهم ومتوسطو الحال وطائفة الحرفيين والصناع، وطائفة أهل الفلح، وطائفة العوام، وطائفة أهل الذمة من أقباط ويهود وقد كانت الأحوال الاقتصادية لتلك الفئات على درجة من السوء، بفعل العديد من العوامل أهمها:

١-العوامل الطبيعية:

ممثلة بانخفاض منسوب مياه نهر النيل، وما نتج عن ذلك من تدهور في الزراعة، التي تعتمد على الري بالدرجة الأولى.

وقد تكرر هذا الانخفاض كما يذكر الجبرتي في العديد من السنوات، إذ كان ذلك في عام ١١٠٦ هـ / ١٦٩٤ م[2] وعام ١١١٦ هـ / ١٧٠٤ م[3] وعام ١١٣٥ هـ / ١٧٢٢م[4] وعام ١١٩٧ هـ / ١٧٨٢م[5] وعام ١١٩٨ هـ / ١٧٨٣م[6] وعام ١٢٠٦ هـ / ١٧٩١م[7] وعام ١٢٠٧ هـ / ١٧٩٢م[8] وعام ١٢١٤هـ / ١٧٩٩م[9].

والنتيجة الطبيعية لذلك الانخفاض هو تشريق الأراضي[10] واشتداد الكرب

---

(١) أبو زيد، المرجع نفسه، ص٣٤٤.

(٢) الجبرتي، عجائب الآثار، ج١، ص٣٦.

(٣) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص٤٠.

(٤) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص١٠٦.

(٥) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص٣٩٢.

(٦) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص٣٩٩

(٧) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص٩٥.

(٨) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص١٠١.

(٩) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص٢١٦.

(١٠) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص٣٩٢، ١٠٦، ج٢، ص٩٥، تشريق الأرض: الأرض التي تبقى دون زراعة.

وانعدام الغلال وارتفاع الأسعار[١] دون أي تدخل من قبل السلطة للتخفيف من وطأة تلك المشكلة، في حين كانت العامة تلجأ لمواجهة الموقف بالاجتماع في الأماكن العامة كجبل الجيوشي[٢] والقيام بصلاة الاستسقاء.

ورغم أن الغلال كانت أحياناً ترد من البلاد الشامية والرومية، إلا أن الأحوال لا تتحسن إلا بوفاء النيل في السنوات المقبلة، والذي تكرر مثلاً في عام ١١٩٣ هـ / ١٧٧٩م[٣] وعام ١٢٠٥ هـ / ١٧٩٠ م[٤] إذ ازداد وفاء النيل الذي علا على السدود وسقى غالب الأراضي بعد الاهتمام بسد المجاري وحفر الترع وإصلاح الجسور[٥] لذلك زادت الغلال حتى زكي الفدان بمقدار خمسة أفدنة[٦] كما كان للأوبئة تأثيرها، سواء الأوبئة التي تصيب الإنسان كما حصل عام ١١٠٦ هـ / ١٦٩٤ م بحيث كان الناس يتساقطون في الشوارع والطرقات[٧] أو الأوبئة التي تصيب الحيوان والتي كانت تتساقط عام ١٢٠١هـ / ١٧٨٦م بسائر الأقاليم البحرية، في الطرقات وغيطان المراعي، حتى قيل إنه مات لأحد الفلاحين مائة وستون ثوراً[٨] ناهيك عن سلاطة الفئران على المقاثي وغيطان الغلة[٩] ولا شك أن تلك العوامل كانت لها الفلاح، تعتمد على ما ينتجه الفلاح في الريف.

---

(١) الجبرتي، عجائب الآثار، ج١، ص٣٩٢، ٣٦، ٣٩٩، ج٢، ص٩٥، ١٠١، ٢١٦.

(٢) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص٤٠.

(٣) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص٣٧١.

(٤) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص١١٢.

(٥) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص١١٢.

(٦) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص١٦٢.

(٧) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص٣٠٧.

(٨) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص١٣.

(٩) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص١٥.

٢- الضرائب:

* الضرائب المفروضة على الفلاحين:

وقد شملت كافة الفلاحين، الذين كانوا أكثر من غيرهم معاناة، إذ يذكر الجبرتي أنه رغم بقاء نظام حيازة الأرض الزراعية على ما كان عليه عند الفتح العثماني، بعد قيام السلطان سليم الأول بإقرار نظام الالتزام، والاشتراط على الملتزمين دفع المال (الميري) المقرر على الأطيان التي بحوزتهم، إلا أن ذلك النظام كان يحمل في طياته الإجحاف، إذ لم يكن ذلك النظام يسمح للفلاح التصرف في أرضه سواء بالبيع أو الشراء، سوى زراعتها والانتفاع بها مع دفع المال المقرر عليه للملتزم الذي أقامه السلطان نائباً عنه، وإذا لم يدفع الفلاح مال الأرض أو قصر في واجبه سحب الملتزم الأرض منه وأعطاها لمن يشاء[١] وبما أن نظام الالتزام كان يمنح الملتزم مساحات واسعة فقد ابتدع الملتزمون أساليب متقدمة لضمان سير الأمور في الالتزام على خير ما يرام إذ اعتاد الملتزمون تنصيب وكيل قبطي مباشر أو كاشف يعاونه عدد من الكتبة الأقباط في كل المناطق التي تحت التزامه[٢] إضافة إلى الوكيل، اعتاد الملتزمون تقسيم الالتزام إلى حصص على كل منها شيخ، لذي بدوره يتلقى الأوامر من الملتزم وينقلها إلى الفلاحين، بمعنى أن الشيوخ كانوا بمثابة أدوات للملتزم يستخدمون لضمان استمرار زراعة الأرض وسداد الضرائب الأصلية والإضافية[٣] كما كان في كل قرية صراف قبطي، يعينه المباشر أو الملتزم،

---

(١) حامد، رءوف عباس، تصوير الجبرتي للمجتمع الريفي، من كتاب عبد الرحمن الجبرتي دراسات وبحوث، بحوث ألقيت في الندوة التي أقامتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، بإشراف أحمد عزت عبد الكريم، المكتبة العربية، القاهرة، ١٩٧٦، ص٤١٦، ٤١٧.

(٢) حامد، المرجع نفسه، ص٤٢.

(٣) رفلن، هيلين، آن، الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، تعريب أحمد عبد الرحيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨، ص٤٨- ٤٩.

والذي كان يختص باستلام الدخل الذي يحصله المشايخ من الفلاحين[١].

ورغم أن نظام الالتزام قد تعرض للإصلاحات في أيام الفرنسيين و أيام محمد علي باشا، إلا أن تلك الإصلاحات كانت صورية، إذ بقي نظام الالتزام يحمل الكثير من مظاهر الغبن تجاه الفلاحين سيما بالأساليب التي كانت تتبع في الجباية، إذ إنه تم المطالبة بالمال الخراجي عام ١٢٠٣ هـ / ١٧٨٨م، قبل أوانه[٢] كما فتح المطالبة بالمال الميري عن سنة ١٢٢١هـ / ١٨٠٦م معجلة في سنة ١٢٢٠ هـ / ١٨٠٥م، على أن يؤدي النصف حالا والنصف الآخر بعد أربعة أشهر[٣] وكان يرافق عملية المطالبة بالمال الكثير من القسوة، إذ أن العسكر كانوا يقتحمون المنازل وفي أيديهم البنادق والأسلحة، وفي حالة عدم وجود صاحب المنزل كانوا يدخلون على النساء، ويحصل ما لا خير فيه من الهجوم عليهن[٤] وفي الأحيان التي يعجز الملتزمون عن تأدية المال المقرر إلى الدولة، كانت الدولة تضطر إلى الإعلان عن بيع القرى بالمزاد العلني، كما حصل عام ١٢٢٠ هـ / ١٨٠٥ م إذ نجح محمد البارودي من شراء سبعين بلداً بالمزاد من الملتزمين[٥].

ولا نلمس هناك مراعاة لأحوال الفلاحين أو الملتزمين إلا في سنوات محدودة، كما حصل عام ١١٠٦ هـ / ١٦٩٤ م التي وافقت السلطة بها على وقف المطالبة بالمال الميري من الفلاحين، بسبب نقص الري وتشريق الأراضي[٦] وتأخير غلال

(١) حامد، تصوير الجبرتي للمجتمع، ص٤٢٧.

(٢) الجبرتي، عجائب الآثار، ج٢، ص٥٨.

(٣) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص٦٨.

(٤) الجبرتي، عجائب الآثار، ج٢، ص٥٨.

(٥) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص٢٩.

(٦) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص٣٦.

البلاد الشرقية إلى العام التالي بسبب تدهور أحوالها[١] وعام ١٢١٦ هـ / ١٨٠١ م التي تقرر فيها، عدم مطالبة الملتزمين بالأموال الميرية والفلاحين بالخراج[٢] بل وحرصاً على الفلاحين وخشيةً من تعدي الملتزمين صدر منشور بعدم دفع المال الميري إلى الملتزمين[٣] إلا أن تلك الحالات كانت حالات استثنائية.

إذ يورد المصدر أن الملتزمين لم يكونوا يكتفون بالمال الميري المقرر على الفلاحين، بل أوجدوا العديد من الضرائب الإضافية التي عرفت بالبراني أو المضاف، والتي يسميها الجبرتي بالمغارم، والتي وصل مقدارها إضافة إلى الضريبة الأصلية ثلاثة وثلاثين ضعفاً، وأشهر تلك الضرائب هي حق الطريق.[٤] وأوراق البشارة[٥] وأوراق تقبيل اليد[٦] وأوراق لبس القفطان[٧] ومصلحة القبودان[٨] وخدمة الكشوفية[٩].

والحلوان[١٠]. إضافة إلى ذلك هناك العديد من الضرائب التي فرضت سواء لمصلحة الأوقاف والأرزاق المرصدة على المساجد[١١] أو لتلبية احتياجات رجال

---

(١) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص٧٦.

(٢) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص٣٤١.

(٣) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص٣٣٦.

(٤) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص٣١.

(٥) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص٦٨، ضريبة تفرض أثناء تقلد السلطة العثمانية سلطان جديد.

(٦) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص٦٨.

(٧) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص٦٨.

(٨) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص٩، ويظهر أنها ضريبة تجبى لمصلحة الأسطول العثماني.

(٩) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص٢٤٣.

(١٠) الجبرتي، عجائب الآثار، ج٢، ص٥٨، وهي مبلغ من المال يدفعة الملتزم مقابل الحصول على الإلتزام.

(١١) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص٣٦.

الإدارة من المال[١] أو لترحيل الفرنسيين عن مصر[٢] أو لنفقة طوائف العسكر الموجودة في القطر المصري[٣] أو لنفقة العسكر القادم لمصر من الأستانة [٤].

وكانت تلك الفِرَد تفرض بمقادير مختلفة، تختلف من سنة إلى أخرى، إذ في عام ١١١٠ هـ / ١٦٩٨ م فرضت على كل بلدة كبيرة ثلاثة الآف نصف فضة، والصغيرة ألف وخمسمائة نصف فضة[٥] وفي عام ١٢٠١ هـ / ١٧٨٦م فرضت تفريدة على الأرياف الأعلى خمسة وعشرون ألف نصف فضة، والأوسط سبعة عشر ألفاً، والأدنى تسعة آلاف نصف فضة[٦] وفي عام ١٢٠٢ / ١٧٨٧م فرضت تفريدة على كل بلد مائة وعشرة ريالات[٧] كما فرضت تفريدة أخرى في العام ذاته مقدارها، تسعة آلاف وأربعمائة كيس وعشرة آلاف وخمسة وأربعون نصف فضة، قسمت على القرى بحسب المساحة الأعلى أربعمائة ريال والأوسط ثلثمائة ريال والدون مائة وخمسون ريالاً[٨] وفي عام ١٢١٥ هـ / ١٨٠٠م فرضت تفريدة على القرى بحسب المساحة أيضاً، فالتي مساحتها ألف فدان وأكثر خمسمائة ريال والأوسط ما كانت مساحتها خمسمائة فدان عليها ثلثمائة ريال والأدنى مائة وخمسون ريالاً[٩] وفي عام ١٢١٧ هـ / ١٨٠٢م فرضوا تفريدة على البلاد أعلى

---

(١) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص١١٣.

(٢) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص١٨.

(٣) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص٤٢٨.

(٤) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص٣١.

(٥) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص١١٠، الفرد: مفهوم يقصد به الضريبة المفروضة على السكان.

(٦) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص١٨.

(٧) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ٣٠.

(٨) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص١١٢- ١١٣.

(٩) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص٢٧٧.

الأعلى خمسمائة ريال، والأوسط ثلثمائة ريال، والأدنى مائة وخمسون ريالاً[١] وفي عام ١٢١٨ هـ / ١٨٠٣م فرضوا تفريدة على بلاد المنوفية والغربية على كل بلد ألف ريال[٢] كما فرضوا على إقليم القليوبية على كل بلد ألف ريال، ومن كل صنف من الأصناف سبعون كسبعين خروفاً وسبعين رطل سمن وسبعين رطل بن[٣] كما فرضوا في العام ذاته تفريدة ثانية على البلاد أعلى وأوسط وأدنى الأعلى سبعون ألفاً والأوسط عشرون ألفاً وعشرة آلاف[٤] وفي عام ١٢١٩ هـ / ١٨٠٤ م فرضوا تفريدة غلال على البلاد من قمح وشعير وتبن، أعلى وأوسط وأدنى، الأعلى خمسة عشر أردب قمح وخمسة عشر حمل تبن والأوسط عشرة أرادب قمح وعشرة أحمال تبن، والأدنى خمسة أرادب قمح وخمسة أحمال تبن[٥] كما فرضوا تفريدة ثالثة في العام ذاته على كل بلد، الأعلى مائة ألف نصف والدون ستون ألفاً[٦] وفي عام ١٢٢٠ هـ / ١٨٠٥م فرضت تفريدة مقدارها اثنا عشر ألف نصف فضة، إضافة إلى عشرين أردب فول وعشرين خروفاً وعشرين رطل سمن وعشرين رطل بُن وعشرين أردب أرز أبيض وعشرين أردب برغل[٧].

وفي عام ١٢٢١ هـ / ١٨٠٦ فرضت تفريدة مقدارها ثلاثة آلاف كيس[٨] كما فرضت تفريدة ثانية في العام ذاته على كل بلد من البلاد عشرون كيساً، إضافة إلى

---

(١) الجبرتي، عجائب الآثار، ج٢، ص٣٨٥.

(٢) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص٤٠٥.

(٣) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص٤٠٦.

(٤) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص٤٢٨.

(٥) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص٢٣.

(٦) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص٢٨.

(٧) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص٣١.

(٨) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص٨٠.

غلال من القمح والفول والشعير بمقدار عشرين إردباً[1] كما فرضت تفريدة ثالثة أعلى وأوسط وأدني، الأعلى ثلاثون أردب قمح وثلاثون رأساً من الغنم وثلاثون رطل جبن والأوسط عشرون أردباً مع ما يتبعها، والأدنى اثنا عشر أردباً[2] وفي عام ١٢٢٥هـ /١٨١٠م فرضت تفريده على البلاد أعلاها ثمانون كيساً، والأدنى خمسة عشر كيساً[3].

بل الأدهى أن السلطة السياسية بدأت تمارس سياسة الاحتكار الزراعي، إذ يذكر أنه في عام ١٢٢٧هـ /١٨١٢ قام الباشا بحجز غلال الوجه القبلي كجزء من المال المطالب به الفلاح، ومن ثم شحنها بالمراكب وبيعها بأغلى الأثمان[4] أو الاستيلاء على الجزء الأكبر من أراضي الغربية، والقيام بحرثها وريها ومن ثم زراعتها بواسطة المرابعين والمزارعين، والقيام ببيعها إلى المتسببين بأغلى الأثمان حتى أصبح الكثير من أصناف الخضر تنسب إليه، فيقال لفت الباشا وملوخية الباشا وفجل الباشا وقرنبيط الباشا[5].

* الضرائب المفروضه على التجار:

كما كان التجار مصدراً آخر من مصادر تمويل السلطة الحاكمة، إذ تعرضت هذه الفئة لأنواع مختلفة من الضغوط المادية أيضاً ولأسباب متعددة، سواء للقيام بنفقة العساكر[6] أو للقضاء على حركات الخارجين، أو لترحيل الفرنسيين إذ في

(١) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص٨٣.

(٢) الجبرتي، عجائب الآثار، ج٣، ص٩٠.

(٣) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص٢٤٣.

(٤) الجبرتي، المصدر نفسه، ، ج٣، ص٢٥٠.

(٥) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص٢٦٠.

(٦) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص٢٣٢، ٤٥٧.

عام ١٢٠٢ هـ / ١٧٨٧م فرضت مبالغ كبيرة على تجار البن والبهار والقطن والقماش[١] كما فرضت فردة على تجار الغورية وطيلون وخان الخليلي عام ١٢٠٦هـ/١٧٩١م والتي كانت على درجة من الضخامة، بحيث وزعت على التجار صغارهم وكبارهم في قوائم[٢] وفرضت فردة أخرى على التجار عام ١٢١٤ هـ/ ١٧٩٩م الأولى مقدارها مائة كيس والثانية ثلاثة الآف كيس[٣] وفردة أخرى عام ١٢١٥ هـ / ١٨٠٠م مقدارها مائتا ألف ريال[٤] وفردة أخرى١٢١٩هـ / ١٨٠٤ م على تجار البهار[٥] إضافة إلى هذه الفرد التي قاسى منها التجار ابتدعت السلطة وسائل أخرى لابتزاز الأموال من هذه الفئة، إذ في عام ١٢١٣ هـ / ١٧٩٨م رتب على الوكائل والخانات والحوانيت دراهم، تراوحت ما بين الثلاثين والأربعين درهماً، بحسب الرواج والاتساع[٦] ورتبت عليهم أيضاً عام ١٢١٦هـ/ ١٨٠١م دراهم إضافية تؤخذ منهم كل يوم[٧] وأجبر التجار على ختم الأرطال بالدمغة السلطانية ١٢١٨ هـ / ١٨٠٣ م، مع فرض مبالغ على كل دمغة مقدارها نصف فضة[٨] وحوسب تجار القهوة مرابحة عام ١١٢٠هـ / ١٧٠٨ م[٩]

(١) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص٢٨.

(٢) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص٩٥.

(٣) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص٢٣٢، ٢٣٤، ٢٢٣٠.

(٤) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص٢٧٤.

(٥) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص٤٥٧.

(٦) الجبرتي، عجائب الآثار، ، ج٢، ص٣٨٣.

(٧) الجبرتي، المصدر نفسه، ، ج٢، ص١١٨.

(٨) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص٤١.

(٩) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص٤٨.

وختمت الخانات والوكائل وحواصل التجار عام ١٢٢١هـ / ١٨٠٦ م، وما أعيد فتحها إلا بعد دفع مبلغ من المال[١] كما فرضت مبالغ على السلع عند بيعها، كما حصل عام ١٢٢٥ هـ / ١٨١٠ م على اللبان والحناء[٢] والأرز والكتان والحرير والحطب والملح[٣] ولضخامة تلك الفرد فقد تعاونت فئة التجار كبارها وصغارها في توزيع ما خصها من الفرد، أو الاستعانة بالسادات والعلماء[٤] أو الحماية بإحدى الفرق العسكرية [٥].

ورغم أن هناك محاولات للتخفيف من هذا المظالم، كما حدث عام ١١٢٠هـ/ ١٧٠٨م[٦] وعام ١٢٠٩ هـ/ ١٧٩٤م[٧] ومنع الأفراد من ممارسة تجارة بعينها أو صناعة بعينها، إلا بعد أخذ الجدك وهو ورقة امتياز[٨] إلا أن تلك الحالات كانت حالات استثنائية ووقيتة، إذ لم تلبث الضرائب العظيمة أن تعود وبقوة، كما حدث عام ١٢٠٩ هـ / ١٧٩٤م[٩] بل و الأدهى أن السلطة السياسية بدأت تمارس سياسة الاحتكار التجاري، كما حدث عام ١٢٢٤ هـ/ ١٨١٢م حين قام الباشا بالاستيلاء على الكثير من المراكب التي تحمل البن الإفرنجي ذا الحبة

(١) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص٨٢.
(٢) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص١٧٥.
(٣) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص٢٢١.
(٤) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص٣١.
(٥) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص٤٥.
(٦) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص٤٨.
(٧) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص١١٨.
(٨) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص٣١.
(٩) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص١١٨.

الخضراء والأكبر حجماً، ورميها على التجار كل قنطار بثلاثة وعشرين ريالاً فرنسية[١]، أضافة إلى استيلائه على قافلة لتجار البن، وإعطاء أصحابها وثائق بالثمن، ومن ثم القيام ببيعها لحسابه بأسعار مرتفعة حتى بلغ ما جباه تسعمائة كيس[٢].

* الضرائب المفروضة على أرباب الحرف:

كما أصيب بهذه الآفة أيضاً فئة الصناع وأرباب الحرف، التي كانت تحتل المركز المرموق في السلم الاجتماعي والاقتصادي، وتخضع لنظام النقابات المنظم لأمورها، وقد تعرضت لهذه الآفة بأساليب متعددة، إذ فرضت عليهم فردة مقدارها ثلاثة آلاف كيس عام ١٢١٤هـ/١٧٩٩م[٣]وفردة ثانية مقدارها مائة كيس في العام ذاته[٤] لكن بانتهاء الحرب لصالح الفرنسيين دفع السلطة الفرنسية لتعويض خسائرها بفرض الفرد على هذه الفئة، إذ فرضت فردة عليها عام ١٢١٤ هـ / ١٧٩٩م مقدارها عشرة الآف فرنك، شملت الخياطين والنحاسين والقبانية والعطارين والزياتين والخبازين[٥].

كما فرضت فردة ثانية عام ١٢١٥ هـ / ١٨٠٠ م، مقدارها ستون ألف ريال فرنسي[٦] وفردة ثالثة في العام ذاته، مقدارها مائة وستة وثمانون ألف ريال،

(١) الجبرتي، عجائب الآثار، ، ج٣، ص٢٤٦.
(٢) الجبرتي، المصدر نفسه، ، ج٣، ص١٩.
(٣) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص٢٢٣.
(٤) الجبرتي، المرجع نفسه، ج٢، ص٢٣٤.
(٥) الجبرتي، المرجع نفسه، ج٢، ص٢٤٣.
(٦) الجبرتي، المرجع نفسه، ج١، ص٢٧٤.

ولضخامتها قسمت على دفعات كل دفعة مقدارها اثنان وستون ألف ريال[١] وليس من شك أن هذه الفئة تعرضت لأساليب ابتزاز أخرى إضافة إلى هذه الفرد، والتي تمثلت بفرض مبالغ من ثلاثين إلى أربعين ريالاً عن كل حانوت من المعاصر والسيارج عام ١٢١٣ هـ / ١٧٩٨م[٢] ودفع أجرة سنة كاملة عن كل حانوت أو دار عام ١٢١٥ هـ / ١٨٠٠م[٣] وإرسال التنابيه إلى الأفراد بدفع المقرر على الدور والعقار[٤] وإحضار أوراق الأملاك للديوان للتثبت منها[٥] والقيام بتحرير الموازين والتأكد من خلوها من الزيادة والنقصان، والقيام بختمها مع أخذ أجرة على كل ختم، وإتلاف المكاييل غير الصحيحة وإعطاء مكاييل جديدة مقابل مبالغ مرتفعة،[٦] بل والقيام بترخيص أسعار المبيعات، بحجة الرأفة بالرعية، ورغم محاولة أصحاب الحرف إقناع السلطة بالتراجع عن قرارها ببيان رأس مال كل صنعة وما تم دفعه من ضرائب ومكوس عليها، إلا أن حجتهم لم تقبل حتى تم دفع مبلغ من المال وزع على أفرادهم[٧] وتجاوز الأمر بطلب خيول الطواحين، لجر المدافع والعربات[٨] وفرض عدد من البغال على أهل كل حرفة بمقدار بغلة أو بغلتين أو ثلاثة، والذي لا يملك تلك البغال يقوم بشرائها أو دفع ثمنها[٩] كما

(١) الجبرتي، المرجع نفسه، ج٢، ص٢٤٥.

(٢) الجبرتي، المرجع نفسه، ج١، ص١٤٧.

(٣) الجبرتي، المرجع نفسه، ج١، ص١٤٧.

(٤) الجبرتي، عجائب الآثار، ، ج٣، ص٣.

(٥) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص١٥١.

(٦) الجبرتي، المرجع نفسه، ، ج٢، ص٢٨١، ج١، ص٤١

(٧) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص٢٣٢.

(٨) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص١٤٦.

(٩) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص٢٣٣.

تعرض العوام أو العامة في القاهرة[١] والذين يسميهم الجبرتي بالزعر، للكثير من الضرائب وبأساليب متنوعة، نذكر من تلك الضرائب أنه في عام ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠م تم تقسيم القاهرة إلى مجموعة من الخطط، قدرت بثماني خطط مع الفرض على كل خطة بما تحويه من الدور والمساكن خمسة وعشرين ألف ريال، بمستويات مختلفة العالي ستون ريالا والوسط أربعون والأدنى عشرة[٢] وأخذت أجرة ثلاث سنوات عن الدور والمساكن عام ١٢١٨ هـ/ ١٨٠٣م[٣] وضريبة ثانية في العام ذاته على الأملاك والعقار، يتقاسمها المالك مع المستأجر.[٤] لكن الملفت للنظر تلك المبالغ التي فرضت على أهل الذمة من نصارى القبط والشوام والروم، والتي شكلت أقلية ذات نفوذ كبير، إذ فرض عليها عام ١١٤٦ هـ / ١٧٣٣ م ضريبة شملت القرى التي تحوي اليهود والنصارى، بمستويات العالي أربعمائة وعشرون نصف فضة والوسط مائتان وسبعون نصف فضة والدون مائة نصف فضة[٥] ومنع نصارى الشوام من دخول كنائس الإفرنج عام ١١٦٦ هـ/ ١٧٥٢م إلا بعد دفع ألف كيس من النقد[٦].

وطلب مائة ألف ريال من النصارى، وأربعون ألف ريال من اليهود عام ١١٨٤ هـ / ١٧٧٠ م[٧] وفرض خمسمائة كيس على بيوتهم، وما هو جاري في أملاكهم عام ١٢٠٠ هـ / ١٧٨٥م[٨].

---

(١) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص٢٥.

(٢) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص٢٧٦.

(٣) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص٣٩٧.

(٤) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص١٠.

(٥) الجبرتي، عجائب الآثار، ج٣، ص١٢٦.

(٦) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص١٥٦.

(٧) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص٢٧٤.

(٨) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص٤٣٩.

مما سبق نلمس مدى تعدد الضرائب، التي فرضت على العامة بكافة فئاتها خلال هذه الفترة، مما يشير إلى طبيعة السلطة القائمة وأعوانها في مصر، والتي كانت تسعى لتلبية احتياجاتها من المال دون النظر لمصالح العامة، رغم قسوة ظروفهم وشدتها.

٣- المصادرات:

أ- مصادرات الأفراد: لم تسلم فئات العامة أيضاً من المصادرات، التي كانت وسيلة أخرى من وسائل ابتزاز الأموال، ورغم أن السلطة القائمة قد بدأت بالعناصر الخارجة عن السلطة، أو العناصر المشكوك في ولائها، كما حصل عام ١١٠٦ هـ / ١٦٩٤م إذ ضبطت أموال إسماعيل أغا وممتلكاته التي قدرت خلاف الجواهر والذخائر بألف وأربعمائة كيس[١] وأموال علي باشا وموجوداته عام ١١١٨ هـ / ١٧٠٦ م[٢] وأموال عبد الرحمن بك وذخائره عام ١١٢٣هـ/ ١٧١١م، حتى ما كان يملك من الحريم[٣] وأموال محمد بك جركس عام ١١٣٧ هـ / ١٧٢٤م، وما يملك من الحديد والمواشي والأمتعة[٤] والمعلم إسحاق اليهودي عام ١١٨٢ هـ / ١٧٦٨م، وما يملك من الأموال[٥] والوكيل علي بك عثمان الذي كان ذا ثراء زائد عام ١١٨٣ هـ / ١٧٦٩م[٦] والمعلم إبراهيم

(١) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص٣٦.

(٢) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص٤٢.

(٣) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص١١٨.

(٤) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص١٣٨.

(٥) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص٢٥٣.

(٦) الجبرتي، عجائب الآثار، ج١، ص٢٦٠.

اليهودي، وما يملك من الفرش والمصاغ والأواني[١] وكاشف المنوفية عام ١٢٢٠ هـ / ١٨٠٥ م، وما يملك من الأموال والغلال والمواشي[٢] إضافة إلى الكثير من الأعيان والأفندية والكتبة والملتزمين[٣].

ب- مصادرات التجار: ولم تلبث المصادرات أن شملت فئة التجار سواء الميسور منهم أو متوسط الحال، بدفع تجهيز الحملات العسكرية[٤] ولوازم الحج[٥] وعلى أساس ذلك صودر التجار عام ١١٧٤ هـ /١٧٦٠م[٦] وعام ١١٨١ هـ / ١٧٦٧م[٧] وعام ١١٩٤ هـ / ١٧٨٠م[٨] وعام ١١٩٧ هـ / ١٧٨٢ م.[٩]

كما تعرض التجار للمصادرة من قبل الفرنسيين أثناء التواجد بالقطر المصري، إذ قام الفرنسيون بفتح دكاكين باب زويلة عام ١٢١٣ هـ / ١٧٩٨م[١٠] والقيام بختم جميع الوكائل والخانات عام ١٢١٥ هـ / ١٨٠٠م، وأخذ جميع ما بها من بضائع وعطور ودخان[١١] إضافة إلى المصادرة المباشرة، تعرض التجار لطلب السلف المتكررة، والتي لم تكن ترد إليهم بشكل مباشر بل

(١) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١ ص٤٤٤.

(٢) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص٥٨.

(٣) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص٨٣.

(٤) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص٢٢٤- ٢٢٥.

(٥) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص٣٩١.

(٦) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص١٨٣- ٢٦٩.

(٧) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ٢٢٤- ٢٢٥.

(٨) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص٣٧٨.

(٩) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص٣٩٠- ٣٩١.

(١٠) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ١٦١.

(١١) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص٢٧٤- ٢٧٦.

تحسب ضمن الضرائب والمكوس التي كانت تفرض عليهم، وعلى أساس ذلك أخذت سلفة من تجار البهار عام ١١٩٢ هـ / ١٧٧٨م[١]. وسلفة من تجار البن والبهار عام ١١٩٨ هـ ١٧٨٣م[٢]. وسلفة من التجار المسلمين والإفرنج والأقباط عام ١٢٠٠ هـ / ١٧٨٥ م.[٣] سلفة عام ١٢٠١ هـ / ١٧٨٦م، و التي لضخامتها أغلق الكثير من التجار حوانيتهم[٤]. وسلفة ثانية في العام ذاته على تجار البن على أن تعتبر من باقي الحساب[٥]. وسلفة من التجار المسلمين والنصارى والقبط والشوام والإفرنج عام ١٢١٣ هـ / ١٧٩٨ م، مقدارها خمسمائة ألف ريال[٦]. وسلفة ثانية في العام ذاته من التجار وأهل الأسواق[٧]. وسلفة من التجار وأرباب الحرف عام ١٢١٧هـ / ١٨٠٢م[٨]. وسلفة ثانية في العام ذاته مقدارها ثلاثة الآف كيس[٩]. وسلفة أخرى من تجار البن وتجار وكالة الصابون والتفاح عام ١٢٢٧ هـ / ١٨١٢ م وتاكيداً في المطالبة أجلست العساكر على الحواصل والوكائل، ومنع إخراج أي شيء منها حتى تدفع تلك السلف[١٠].

---

(١) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ٣٥٧.

(٢) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ٣٩٩.

(٣) الجبرتي، عجائب الآثار، ، ج١، ص ٤٣٦.

(٤) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ٥.

(٥) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص٦.

(٦) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ١٣٨.

(٧) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ١٣٩.

(٨) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ٣٨٣.

(٩) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص٣٨٥.

(١٠) الجبرتي، الصدر نفسه، ج٣، ص ١٤٥.

جـ- مصادرات العامة: كما شملت المصادرات أيضاً الفئات المستورة من العامة، إذ صودر العامة والمستورون عام ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠ م[١]. وخطف مالهم من بغال وجمال وحمير عام ١١٩٣ هـ / ١٧٧٩م[٢]. وعام ١٢٠٥ هـ / ١٧٩٠.[٣] والقبض على المكارة عام ١٢٠٥هـ / ١٧٩٠م. وأخذ ما بحوزتهم من الحمير[٤] والتعرض للمارة بالأسواق عام ١٢١٦هـ/ ١٩١٠م ونهب ما بحوزتهم من دراهم[٥] وأمتعة[٦] وثياب وفرش[٧] وغلة وتبن وسمن[٨].

٤- تعديات طوائف العسكر والعربان.

كذلك عانت العامة بفئاتها المتعددة، من التعديات التي كانت تقوم بها طوائف العسكر والعربان، والتي زادت من أحوالها سوءاً، وجعلت الأعباء الواقعة على كاهلها ثقيلة.

أ - التعديات على الفلاحين:

إذ يذكر أن محمد بك الصعيدي، وصل أخميم عام ١١٢٣هـ / ١٧١١م فنهب البلاد وقتل الرجال[٩]. كما وصل إلى فرشوط عام ١١٨٣ هـ / ١٧٦٩م وأخذ ما

(١) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ٢١٩.
(٢) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ٣٧١.
(٣) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ١١٢.
(٤) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ٣٧٦.
(٥) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ٣٥٣.
(٦) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ٢٣٠.
(٧) الجبرتي، عجائب الآثار، ، ج٣، ص ١٥٧.
(٨) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ٤٢٣.
(٩) الجبرتي، المصدر نفسه، ، ج١، ص ٦٢.

بها من أموال وذخائر وغلال[١]. وعاد إبراهيم جاويش من رجوة عام ١١٨٣ هـ / ١٧٦٩ م وصحبته الكثير من السكر والعسل والأخشاب[٢]. وأخذ عثمان بك من البلاد عام ١١٨٤ هـ/ ١٧٧٠م ثلاثمائة ريال [٣]. وإسماعيل بك ثلاثمائة ريال [٤] ومراد بك من أقاليم البحرية والشرقية، المقادير العظيمة عام ١١٩٦ هـ/ ١٧٨١م [٥] وسليمان بك من أقاليم الغربية والمنوفية [٦] كما مارس هؤلاء الأمراء أعمال النهب إذ نهب مراد بك بر الجيزة عام ١١٩٨ هـ / ١٧٨٣ م[٧] وطملوها عام ١٢٠٠ هـ /١٧٨٥ م[٨]. وكذلك رضوان بك الذي نهب المنوفية عام ١٢٠٣ هـ / ١٧٨٨ م[٩] وأحمد أغا الذي نهب الحسينية[١٠]. ومراد بك الذي نهب الجيزة عام ١٢٠٩ هـ / ١٧٩٤ م[١١]. إضافة إلى النهب، كان يتم سبي النساء والأولاد وهدم البيوت كما حصل لكفر دلوق وجميجون[١٢]. وقد استمرت تلك الأعمال ، إذ نهب كتخذا بك بلاد المنوفية التي كانت تزيد عن ستين بلداً عام ١٢٢٠ هـ/ ١٨٠٥م.[١٣] وإسماعيل الكاشف الذي نهب البلاد وما بها من جمال وأبقار عام

(١) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ٢٦٣.

(٢) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ٢٧٤.

(٣) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ٢٧٨.

(٤) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ٣٥٠.

(٥) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ٣٨٨.

(٦) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ٣٩٠.

(٧) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ٣٩٦.

(٨) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ٤١٧- ٤١٨.

(٩) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ٥٨.

(١٠) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ٦٤.

(١١) الجبرتي، عجائب الآثار، ج٢، ص ١١٦.

(١٢) الجبرتي، ،المصدر نفسه ج١، ص ٤١٧- ٤١٨، ج٢، ص ١٥.

(١٣) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص ٦١.

١٢٢٢هـ / ١٨٠٧ م[١] وواسين بك الذي نهب ناحية التين وما بها من غلال وأتبان ومواشي عام ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م [٢] ومحمد علي باشا الذي نهب ناحية بحري عام ١٢٢٣ هـ / ١٨٠٨ م[٣]. مما سبق يلاحظ القارئ عظم التكاليف التي كانت تقع على عاتق الفلاح من قبل هؤلاء الأمراء، دون أي تدخل من قبل السلطة القائمة، مما كان له أعظم الأثر على الفلاح، بحيث هلك الكثير بعد القيام ببيع أمتعتهم ودورهم ومواشيهم، والخروج بنسائهم وأولادهم إلى المدينة، هرباً من تلك الكلف الخارجة عن المعقول. إضافة إلى أولئك الأمراء الذين مارسوا السلب والنهب، يرد ذكر عدد من الطوائف العسكرية التي مارست تلك الأعمال، إذ يذكر أن تلك الطوائف ضربت قبيلة الكوامل عام ١٢١٣هـ / ١٧٩٨ م وعادت وهي تحمل الكثير من الغنم والماعز والدجاج والإوز[٤]. وضربت قبيلة العبابدة أيضاً وعادت وهي تحمل الكثير من المنهوبات حتى أصبحوا يبيعون البقرة بريالين والنعجة وابنها بريال[٥]. كما كثر تعدي تلك الطوائف على القرى، في الكلف وخطف الأغنام والنساء [٦]. وكمثال على ذلك عربدة أمراء القبالي في القرى عام ١٢١٧ هـ / ١٨٠٢ م [٧]. وفي بلاد الفيوم[٨].

(١) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص ١٢٧.

(٢) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص ١٤١.

(٣) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ١٦٩.

(٤) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ١٧٢.

(٥) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ١٧٣.

(٦) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ٣٤٧.

(٧) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ٣٧٠.

(٨) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ٣٧٩.

وعربدتهم في إقليم الشرقية والقليوبية عام ١٢١٩ هـ/١٨٨٤ م والقيام بحرق المدروس ونهب المتاع وذبح المواشي[١]. وكذلك عمل العسكر عام ١٢٢٠ هـ / ١٨٠٥م على أكل الزروع ونهب القرى وما وجد بها من الأولاد والبنات[٢]. والنزول إلى بولاق وناحية المنيا وشبراء والحمراء (١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧) والقيام بأكل الغلال[٣]. وخطف الحمير وافتضاض الأبكار والفجور بالنساء إلى غيرها من الأعمال.

كما تعرض الفلاح أيضاً إلى عربدة العربان الذين نزلوا أخميم عام ١١١٣هـ /١٧٠١ فنهبوا البلاد وقتلوا الرجال[٤]. إلى غيرها من الأفعال القبيحة [٥]. وازدادت السلاطة على القرى والفلاحين بنهب المواشي وإفساد المزارع ١٦١٣هـ /١٨٠١[٦]. وطلب السلف والفسق والفجور والقتل والحرق عام ١٢١٧ هـ / ١٨٠٢ م[٧].

ب- التعديات على التجار:

كما تعرض التجار لتأثير تلك الطوائف، إذ نتيجة الصراع بين الطوائف العسكرية اعتادت الأسواق على الإغلاق، كما حصل عام ١١٢٠هـ

(١) الجبرتي، عجائب الآثار، ج٢، ص ٤٥٦.

(٢) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص ٤٠- ٤٤.

(٣) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص ١٣٣.

(٤) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ٦٢.

(٥) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ١١٠.

(٦) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ٢٤٦.

(٧) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ٣٧٠.

/١٧٠٨م[١]. وعام ١٢٢٣هـ / ١٨٠٨[٢]. كما مارست أعمال النهب تجاه هذه الفئة، إذ نهبت الحوانيت عام ١١١٤ هـ /١٧٠[٣]. والأتبان عام ١١٤٧ هـ ١٧٣٣م[٤]. والمراكب الصاعدة والهابطة في بني سويف عام ١١٩٧هـ / ١٧٨٢م[٥].والخانات والوكائل وجميع أسباب التجار عام ١٢٠٨هـ /١٧٩٣ والتي كانت من الكثرة بحيث بيع أردب الأرز بثلاثة عشر نصفا بعد أن كانت قيمته ألف نصف [٦]. ونتيجة لتلك الأعمال الشنيعة كان التجار أحياناً يضطرون إلى الاشتباك مع تلك الطوائف[٧]. أو نقل البضائع من تلك الحوانيت، إلى أماكن تكون بها أكثر أمناً[٨]. لكن الخطر الأعظم كان من قبل قبائل العربان الذين كانوا يتعرضون لقوافل التجار والقيام بنهبها، كما حصل عام ١٢١٩هـ/١٨٠٤ حين نهبوا قافلة للتجار تقدر بأربعة آلاف جمل[٩]. وعام١٢٢٠هـ ١٨٠٥ م حيث نهبوا القوافل وما بها من قماش وبهار وبن[١٠]. مما كان له أعظم الأثر في تعطيل الحركة التجارية، حتى إن الكثير من التجار قد أصيبوا بالفقر بعد خسارة جميع أموالهم في تلك القوافل.

(١) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ٤٥.

(٢) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ٥٤.

(٣) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ١١٢، ١٣٧.

(٤) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ٢٥٠.

(٥) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ٣٩٢.

(٦) الجبرتي، عجائب الآثار، ج٢، ص ٤١٤.

(٧) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ٣٤.

(٨) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ٣٨٥.

(٩) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص ٢٦.

(١٠) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ٣٩.

جـ- التعديات على أرباب الحرف:

كما تعرض أهل الحرف والصنائع أيضاً لأنواع مختلفة من الضغوط المادية والمعنوية من قبل تلك الطوائف، إذ يذكر أنه بعد نجاح العثمانيين والإنجليز في هزيمة الفرنسيين عام ١٢١٩ هـ / ١٨٠٤ م، أخذت الينكجرية الطواف في الأسواق، ووضع نشاناتهم على القهاوي والحوانيت[١] وتعليق الأسلحة على الحوانيت، كمؤشر أن العسكري أصبح شريكاً لصاحب الحانوت فيما يكسبه[٢] ورغم مقاومة السلطة العثمانية لتلك الظاهرة، بالمناداة في الأسواق بمنع العسكري من الجلوس في حوانيت الباعة وأرباب الحرف، أو مشاركتهم في أرباحهم[٣]. ومسك وضرب كل من وجد في تلك الحوانيت من العسكر[٤] إلا أن تلك الإجراءات لم تحد من تلك الظاهرة من قبل تلك الطوائف، بل الأدهى أن العسكر أخذت تفرض على الأسواق وأرباب الحرف، دراهم يتم أخذها كل يوم كضريبة، ناهيك عن أعمال السلب والنهب التي يقومون بها من المخابز والقهاوي[٥]. بل والقيام بممارسة البيع والشراء بسائر أصناف المأكولات والخضراوات وبيعها بما أحبوا من الأسعار، دون تدخل من قبل المحتسب[٦]. وبلغ التسلط من العسكر أن ترأس الكثير منهم مشيخة الحرف، والقيام بفرض ضرائب

(١) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ٣٣٣.

(٢) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ٤٣٤.

(٣) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ٣٣٦.

(٤) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ٤٣٥.

(٥) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ٣٣٩.

(٦) الجبرتي، عجائب الآثار، ج٢، ص ٣٤٧- ٣٤٨. ٣٣٩.

تلبية لاحتياجاتهم المادية[1] ولا شك أن تلك الممارسات كانت تدفع الكثير من أرباب الحرف إلى الاشتباك مع تلك الطوائف، كما حصل عام ١٢١٢هـ / ١٧٩٧م بعد أعمالهم المشينة في خطف الأشياء والفسق بالنساء[2].

٥- التلاعب في النقود المتداولة:

يعد الجبرتي من المؤرخين القلائل الذين أدركوا أهمية العملة، واستقرارها في استقرار أحوال المجتمع، لذلك أورد الكثير عن النقود بأنواعها، سواء النقود الرئيسية أو النقود المساعدة، والعملة الجيدة أو العملة الردئية، كما شرح الاضطراب الخطير في أسعارها، وما يحل نتيجة ذلك بالبلاد من أزمات.

وبداية يجب التأكيد على حالة الاضطراب النقدي، التي كانت سائدة في مصر قبيل الحكم العثماني، والتي كانت بها العملة النحاسية تشكل النقد الرئيسي السائد في البلاد[3]. ورغم ذلك فإن الدولة العثمانية، لم تأت بإصلاحات نقدية جديرة بالاهتمام، بل الغالب أن قيم النقد في مصر كما يذكر الجبرتي، أصبحت عرضة للتغير المتتابع[4] بفعل رغبة السلطة القائمة سواء السلطة المركزية في اسطنبول، أو السلطة الفرعية ممثلة بالولاة في القاهرة، في الاستفادة من الفرق بين قيم النقد الاسمية وقيمها الحقيقية[5] ويبدو من الإشارات التي يوردها الجبرتي للنقود المتداولة في مصر، أنها لم تقتصر على ما كان يأمر به العثمانيون بسكه في

(١) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ٣٤٧- ٣٤٨.

(٢) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ٣٤.

(٣) فهمي، عبد الرحمن، النقود المتداولة أيام الجبرتي، من كتاب عبد الرحمن الجبرتي بحوث ودراسات، بحوث ألقيت في الندوة التي أقامتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المكتبة العربية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٥٥٤.

(٤) الجبرتي، عجائب الآثار، ج١، ص ١٤٧، ١٥٥، ج٢، ص ٥٦.

(٥) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ١٤٧، فهمي، النقود المتداولة، ص ٥٥٦.

الضربخانه المصرية، بل غمرت الأسواق المصرية مجموعة كبير من النقود الأوروبية سواء الذهبية أو الفضية[١] والتي أطلق عليها العامة أسماء ارتبط أكثرها بالنسبة المكانية أو الزخارف المنقوشة عليها[٢] وهكذا فإن النقود التي تعامل بها المصريون خلال الفترة، كانت نقوداً أجنبية أو نقوداً عثمانية، والتي في الغالب كانت في غاية الغش والفساد[٣] كانت أولى النقود التي ضربها العثمانيون في مصر هي الطرلي، والتي يطلق عليها الجبرتي اسم الطرة كون اسم السلطان كان ينقش على وجه النقد في هيئة طغراء عثمانية[٤] وأحياناً سميت الجنزرلي[٥] نسبة إلى الحافة المشرشرة لهذا النقد، وهي أشبة بالإطار أو الجنزير كما أطلق عليها اسم المحبوب أو زر محبوب[٦] وزر لفظ فارسي يعني الذهب، وهكذا فإن النقد يعني الذهب المحبوب، وذلك نسبة إلى ارتفاع عيار الذهب فيه حتى كانت النساء تتزين به[٧] وقد ورد الأمر بسك دينار الطرة في مصر عام ١١٠٧ هـ/١٦٩٥ م، إذ جعل عياره اثنين وعشرين قيرطـاً، وسعره بمائة وخمسة عشر نصفاً[٨] لكن لم تثبت قيمة هذه العملة، إذ أصبحت عرضة للتغير المتتابع، إذ في عام ١١١٤هـ / ١٧٠٢ م سعر بمائة نصف فضة[٩] وفي عام ١١١٨هـ /١٧٠٦م ورد الأمر بتحرير عياره على اثنين

(١) الجبرتي، عجائب الآثار، ج١، ص ١٤٨، ج٢، ص ٢٢، ٥٧- ٥٨.

(٢) فهمي، النقود المتداولة، ص ٥٥٨.

(٣) الجبرتي، عجائب الآثار، ج٣، ص ٧٢.

(٤) فهمي، النقود المتداولة، ص ٥٥٨.

(٥) الجبرتي، عجائب الآثار، ج١، ص ١٤٧.

(٦) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ١٥٥.

(٧) فهمي، النقود المتداولة، ص ٥٥٨.

(٨) الجبرتي، عجائب الآثار، ص٣٨.

(٩) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ١٢٠.

وعشرين قيراطاً، بعد أن كان يحرر على ستة عشر قيراطاً[١] ثم ورد الأمر ثانية في العام ذاته، بتحرير عيارة على ثلاثة وعشرين قيراطاً[٢] وأخيراً المنع بضربه عام ١١٣٧هـ / ١٧٢٤ م [٣] لكن مع مهابة الناس للفندقلي، وتعطل قدوم الذهب، وتقديم الرشا، سمح للقائم على الضربخانه بسكه، والذي تمكن خلال ستين يوماً من سك تسعمائة وثمانين ألف جنزرلي، لكن السكة الجديدة لم تكن بتلك الجودة سيما وأن العيار قد أنقص قيراطاً لتسديد ثمن الفضة والذهب وديون الكشوفية لدار الضرب، مما دفع الصيارف في التوقف عن صرفه[٤] وحفاظاً على قيمته، ورد الأمر بتسعيره بخمسة وخمسين نصفاً[٥] لكنه استمر يتعرض لعمليات التلاعب بخلطه بالمعادن الرخيصة، مما دفع السلطة للتدخل والمناداة بعدم التعامل بكل دينار ينقص عياره عن ثلاثة قراريط. لكن العامة لم تلتزم بذلك لما يتسبب لها من خسارة تصل إلى النصف[٦] ومع استمرار عمليات الغش به، سعر عام ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م بمائتين وعشرين نصف فضة[٧] وعام ١٢٢٣هـ / ١٨٠٨ م بمائتين وخمسين نصفاً [٨] وعام ١٢٢٥هـ / ١٨١٠م بمائتين وثلاثة وخمسين نصفاً[٩] وعام ١٢٢٦ هـ / ١٨١١م بمائتين وثمانين نصفاً[١٠].

---

(١) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ٤٢.

(٢) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ٤٢.

(٣) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ١٤٧.

(٤) الجبرتي، عجائب الآثار، ج١، ص ١٧٤.

(٥) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ١٥٥.

(٦) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ٥٦.

(٧) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص ١٤٣.

(٨) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص ١٧٠.

(٩) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص ٢٢٢.

(١٠) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص ٢٣٩.

وهناك الزلاطة العثمانية والتي ورد الأمر بضربها بمصر عام ١١٢٢هـ/١٧١٠م وهي نقد من الفضة عرف باسم آقجة، ونطقها المصريون وكتبوها كما فعل الجبرتي بـ (أخشاءة)[١] ورغم المعارضة التي أبداها المصريون تجاهها، إلا أنها ضربت، ويبدو أن قيمتها قد انخفضت لاحقاً، حتى سعرت عام ١١٤٧هـ / ١٧٣٤م بستة عشر جديداً أي ستة عشر فلساً نحاسياً[٢].

وهناك الفضة (نصف فضة) وهي نقد تركي ترجع أقدم إشارة إليه إلى سنة٩٩١هـ / ١٥٨٣م، وقدرت قيمته بأربع أقجات (أخشاءة)[٣] وقد أطلق عليها الأتراك اسم البارة الفارسية، والمصريون اسم نصف فضة[٤] ويظهر أن الفضة المصرية كانت زائدة في الوزن عن فضة اسطنبول، مما دفع الدولة العثمانية للتدخل وإصدار الأمر عام ١١٢٢ هـ / ١٧١٠ م بقطع الزائد[٥] ويظهر إنها تعرضت مثل بقية العملات إلى عمليات القص، مما دفع الوالي إلى إصدار الأمر بإبطال المقاصيص، واستبدالها بالوزن من الصيارفة[٦] ورغم ذلك فإن الأسواق المصرية شهدت امتصاصاً لهذه العملة من أيدي الناس والصيارف، لبيعها إلى تجار الشام بسعر أعلى مما كانت عليه في مصر[٧].

---

(١) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ٤٣- ٤٤.

(٢)الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ١٥٧.

(٣) فهمي، النقود المتداولة، ص ٥٧٣.

(٤) فهمي، النقود المتداوله، ص ٥٧٣.

(٥) الجبرتي، عجائب الآثار، ج١، ص ٥٠.

(٦) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ١١٨.

(٧) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص ١٧٠.

وهناك القرش وهو في الأصل تعريب لكلمة (Groschen) الألمانية، وقد وردت الإشارات بضربه في مصر في ولاية علي بك الكبير عام ١١٨٣ هـ / ١٧٦٩م، لكن لم يلبث أن أبطل التعامل به عام ١١٨٦هـ / ١٧٧٢ م وبقي الحال كذلك، حتى جاء الفرنسيون إلى مصر حيث أعادوا ضربه[١] هذا وقد حدث التلاعب به عام ١٢٢٦هـ / ١٨١١ م وذلك بإنقاص وزنه وخلطه بالمعادن الرخيصة، حتى لم يكن به مقدار الربع من الفضة الخالصة، ونتيجة لذلك سعر بأربعين نصف فضة[٢].

وهناك الجدد وهي عملة نحاسية أصغر من النصف فضة، وتمثل أدنى وحدات العملة المصرية، وقد كان النصف فضة يساوي عشرة أو اثنى عشر من الجدد، وأحياناً عشرين[٣] وقد وردت أول إشارة إلى ضربه عام ١١١٤ هـ / ١٧٠٢ م، بعد شيوع الفضة المقصوصة[٤] وقد أجبر الناس على اقتنائه، وكل من وجد حانوتة خالياً منه قتل[٥].

وهناك الفندقلي وهو نقد ذهب تركي أطلق عليه هذا الاسم نسبة إلى زخرفة الحبيبات التي تشبه البندق أو الفندق في أطرافه[٦] وأول ضرب له في مصر كان عام ١١٣٧ هـ / ١٧٢٤م، إذ في ذلك العام حضر من الديار الرومية الضربخانة وصاحب العيار والصناع، وصحبتهم سكة الفندقلي والنصف فندقلي، وحدد سعره بمائة وأربعة وثلاثين نصف فضة[٧] وقد عانى هذا النقد منذ البداية للمهابة

(١) فهمي، النقود المتداولة، ص ٥٧٤- ٥٧٥.

(٢) الجبرتي، عجائب الآثار، ج٣، ص ٢٣٩.

(٣) فهمي، النقود المتداولة، ص ٥٧٦.

(٤) الجبرتي، عجائب الآثار، ج١، ص ١١٨.

(٥) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ١١٩.

(٦) فهمي، النقود المتداولة، ص ٥٧٤.

(٧) الجبرتي، عجائب الآثار، ج١، ص ١٤٧.

في التعامل به[1] لذلك تعرض ضربه للمنع والإطلاق وخضع سعره للزيادة والنقصان، إذ صدر الأمر بإبطاله عام ١١٤٦هـ/١٧٣٣م[2] لكن لم يلبث أن أعيد سكه عام ١١٤٧هـ/١٧٣٤م وحدد سعره بثلثمائة نصف فضة[3] وعام ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م حدد سعره بمائة وخمسة وتسعين نصفاً[4] وكان آخر ضرب له عام ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م، لكن ذلك التوقف كان مقتصراً على تركيا إذ من الثابت أنه بقى يتعامل به في السوق المصرية بعد هذا التاريخ، بدليل إشارة الجبرتي إلى سعره وهو ستمائة وثمانون نصفاً في أحداث سنة ١٢٣٥هـ/ ١٨١٩م[5].

كما غمرت الأسواق المصرية مجموعة كبيرة من النقود الأوربية الذهبية والفضية، والتي أشار الجبرتي إليها في كثير من الإشارات، وكان أهمها البندقي وهو نقد ذهبي ينسب إلى مدينة البندقية التي بدأت بضربه عام ١٢٥٢هـ / ١٨٣٦ م[6] ومن الثابت أن سعره قد خضع للزيادة في الفترات التالية، إذ في عام ١١١٤هـ/ ١٧٠٢ م سعر بمائة وخمسة عشر نصف فضة[7] وعام ١٢٠٣ هـ/ ١٧٨٨م بمائتين وعشرة أنصاف فضة[8] وعام ١٢٢٢هـ/ ١٨٠٧م بأربعمائة وأربعين نصف فضة[9].

---

(١) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ١٤٧.

(٢)الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ١٥٥.

(٣)الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ١٥٧.

(٤)الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ٥٧- ٥٨.

(٥)الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص ٣٣٥.

(٦) فهمي، النقود المتداولة، ص ٥٧٧.

(٧) الجبرتي، عجائب الآثار، ج١، ص ١٢٠.

(٨) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ٥٧- ٥٨.

(٩) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص ١٤٣.

وبما أنه كان أحسن الذهب الذي يجتهد الأفراد في اقتنائه، فقد أخذ يختفي من الأسواق، حتى وصل سعره ١٢٣٣هـ /١٨١٧م بتسعمائة نصف فضة[١].

وهناك الريال وهو لفظ مقتبس من Real بمعنى ملكي، ويظهر أن الإسبان كانوا أول من تداول هذا النقد في الأسواق التجارية، وانتقل هذا اللفظ إلى العالم العربي منذ القرن السابع عشر الميلادي، وأطلق على مجموعة كبيرة من النقود الفضية سواء كانت فرنسية أو إسبانية أو ألمانية أو هولندية أو نمساوية، فالريال النمساوي عرف في مصر باسم ريال أبو طاقة، نسبة إلى النافذة، أو الطاقة المرسومة في صدر النسر المصور على أحد وجهي الريال[٢] والريال الهولندي عرف باسم الريال أبو كلب، نسبة لصورة الأسد القريب من الكلب[٣] والذي صرف عام ١١١٤هـ / ١٧٠٢ م بثلاثة وأربعين نصفاً، ثم صُرف في أواخر العام ذاته بخمسة وأربعين نصفاً[٤] والريال الإسباني المعروف بريال أبو مدفع، نسبة إلى المدفع المنقوش على أحد وجهيه[٥] وكان يصرف بخمسة وتسعين نصف فضة[٦] وأحياناً كان يسمى بالريال المغربي، لارتباط هذا النقد بجماعات التجار المغاربة الذين كانوا يجلبونه من المغرب وإسبانيا[٧] والريال الفرنسي الذي كان سعره في ارتفاع مستمر طيلة العصر العثماني، إذ صرف عام ١١١٤ هـ / ١٧٠٢ م

(١) فهمي، النقود المتداولة، ص ٥٧٧.

(٢) فهمي النقود المتداولة، ، ص ٥٧٨.

(٣)فهمي، المرجع نفسه، ص ٥٥٨.

(٤)الجبرتي، عجائب الآثار، ج٢، ص ١١٨- ١٢٠.

(٥)فهمي، النقود المتداولة، ص ٥٥٨.

(٦)الجبرتي، عجائب الآثار، ج٢، ص ٥٧- ٥٨.

(٧)الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص٥٨.

بخمسين نصف فضة، وفي أواخر العام صرف بستين نصف فضة[١] وعام ١٢٠١ هـ / ١٧٨٦ م صرف بمائة نصف فضة، بعد أن وصل إلى مائة وعشرة أنصاف فضة[٢] وعام ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧ م صرف بمائتين وعشرة أنصاف فضة[٣] وكان نتيجة الارتفاع الكبير السبب في دفع السلطة للتدخل والمطالبة بصرفه بمائتي نصف فضة فقط[٤] وعام١٢٢٣ هـ/ ١٨٠٨م صرف بمائتين وعشرين نصفاً، بعد أن وصل إلى مائتين وأربعين[٥] وعام١٢٢٦هـ/١٨١١م صرف بمائتين وخمسين نصف فضة[٦] ولا شك أن الارتفاع المستمر في سعر صرفه ناتج عن نقائه، مقابل العديد من العملات التي كانت تتعرض لعمليات إنقاص الوزن وخلطها بالمعادن الرخيصة[٧].

جدول العملات وأسعارها

السنة	السعر	العيار	العملة
١٦٩٥	١١٥ نصف فضة	٢٢ قيراط	الطرلى (الجنزرلي، محبوب)
١٧٠٢	١٠٠ نصف فضة		-
١٧٠٦		٢٢ قيراط	-
١٧٠٧		٢٣ قيراط	-
١٧٣٣	١١٠ نصف فضة		-
١٨٠٧	١٢٠ نصف فضة		-
١٨٠٨	٢٥٠ نصف فضة		-

(١)الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ١١٨، ١٢٠.

(٢)الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ٢٢.

(٣)الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص ١٤٣.

(٤)الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص ١٤٣.

(٥)الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص ١٧٠.

(٦) الجبرتي، عجائب الآثار، ج٣، ص ٢٣٩.

(٧) الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ١١٩.

١٧٣٤	٢٦ فلس		الزلاطة (أخشاءة)
١٥٨٣	٤ أقجات		نصف فضة
١٧٦٩			القرش
١٨١١	٤٠ نصف فضة		-
١٧٠٢			الجدد
١٧٢٤	١٣٤ نصف فضة		الفندقلي
١٧٣٤	٣٠٠ نصف فضة		-
١٧٨٨	١٩٥ نصف فضة		-
١٨١٩	٦٨٠ نصف فضة		-
١٧٠٢	١١٥ نصف فضة		البندقي
١٧٨٨	٢١٠ نصف فضة		-
١٨٠٧	٤٤٠ نصف فضة		-
١٨١٧	٩٠٠ نصف فضة		-
			الريال (أبو طاقة)
١٧٠٢	٤٣ نصف فضة		الريال أبو كلب
١٧٠٢	٩٥ نصف فضة		الريال أبو مدفع
١٧٠٢	٥٠ نصف فضة		الريال الفرنسي
١٧٨٦	١٠٠ نصف فضة		-
١٨٠٧	٢١٠ نصف فضة		-
١٨٠٨	٢٢٠ نصف فضة		-
١٨١١	٢٥٠ نصف فضة		-

ولقد كان للعوامل السابقة نتائجها السلبية على أحوال المجتمع بكافة فئاته، إلا أن الأكثر ضرراً كانت فئات العامة، التي كانت أكثر فقراً من غيرها.، ويمكن ملاحظة تلك النتائج من خلال الاضطراب المستمر في أسعار المواد الغذائية الضرورية إلى الأفراد، والتي زودنا الجبرتي بها في كثير من الإشارات وإليك تلك الأسعار:

السنة	وحدة الوزن	المحصول	السعر	نوع العملة	المصدر
١١٠٦هـ / ١٦٩٤م	إردب	القمح	٦٠٠	نصف فضة	الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ٣٧.
١١٠٦هـ / ١٦٩٤م	إردب	الشعير	٣٠٠	نصف فضة	
١١٠٦هـ / ١٦٩٤م	إردب	الفول	٤٠٠	نصف فضة	
١١٠٦هـ / ١٦٩٤م	إردب	الأرز	٨٠٠	نصف فضة	
١١١٦هـ/ ١٧٠٤م	إردب	القمح	٢٤٠	نصف فضة	الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص٤
١١١٦هـ/ ١٧٠٤م	إردب	الفول	٢٤٠	نصف فضة	
١١١٦هـ/ ١٧٠٤م	إردب	العدس	٢٠٠	نصف فضة	
١١١٦هـ/ ١٧٠٤م	إردب	الأرز	٤٠٠	نصف فضة	
١١٩٧هـ/١٧٨٢م	إردب	القمح	١٠	ريال	الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ٣٩٢.
١١٩٨هـ/١٧٨٣م	إردب	القمح	١٣٠٠	نصف فضة	الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ٤٠٠- ٤٠١
١١٩٨هـ/١٧٨٣م	إردب	الشعير	١٢٥٠	نصف فضة	
١٢٠٠هـ/١٧٨٥م	إردب	القمح وباقي الحبوب	ضعف الثمن	نصف فضة	الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ٤٢٢.
١٢٠١هـ/١٧٨٦م	إردب	القمح	٢- ٦	ريال	الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص٦.
١٢٠٧هـ/١٧٩٢ك	إردب	القمح	١٨	ريال	الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ١٠١
	إردب	الشعير	١٥	ريال	
	إردب	الفول	١٣	ريال	
١٢١٥هـ/١٨٠٠م	إردب	القمح وباقي الحبوب	عشرة أضعاف الثمن	ريال	الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ٣٧١
١٢١٩هـ/١٨٠٤م	إردب	القمح	١٦	ريال	الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص٦.
	إردب	الشعير	١٨	ريال	
١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م	إردب	القمح	١٦٠٠	نصف فضة	الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص ١٨١.

أسعار الزيوت والسكر والفاكهة.

	العملة	نوع المنتج	وحده الوزن	العدد	السنة
الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص١١٩.	٢ نصف ٦ جدد	الزيت الطيب	الرطل	١	١١١٣هـ/١٧٠١م
	٢ نصف	الزيت الشيرج	الرطل	١	-
	٢ نصف ٦ جدد	الزيت الحار	الرطل	١	-
	٥ نصف	السكر الخام	الرطل	١	-
	١٢ نصف	السكر النباتي	الرطل	١	-
	٨ نصف	السكر الشفاف	الرطل	١	-
					-
					-
					-
الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص٣٢٦-٣٢٧.	٢٠ نصف	الزيت الشيرج	الرطل	١	١٢١٦هـ/ ١٨٠١م
	٥ نصف	السكر الأسود	الرطل	١	١٢١٩هـ/١٨٠٤م
	١٢ نصف	القياثي	الرطل	١	-
	٥ نصف	الخيار	الرطل	١	-
	١٥ نصف	الخوخ	الرطل	١	-
	٢٠ نصف	البطيخة		١	-
الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص٦.	١٤ نصف	العنب	الرطل	١	١٢١٩هـ/١٨٠٤م
	٧ نصف	التين	الرطل	١	-
					-

أسعار اللحوم والمنتجات الحيوانية

السنة	العدد	وحدة الوزن	نوع المنتج	العملة	
١١١٣هـ/١٧٠١م	١	الرطل	اللحم البقري	٣ نصف	الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص ١١٩.
-	١	-	اللحم الجاموسي	نصف وجديرين	
-	١	-	الجبن الكشكبان	٣ نصف	
-	١	-	الجبن الوادي	٢ نصف و ٤ جدد	
-	١	-	الجبن - المنصوري	١ نصف ٦ جدد	

-	١	-	الجبن الشلفوصي	٦ جدد	
-		-			
١١١٦هـ/	١	الرطل	اللحم الرخاني	٣ نصف	الجبرتي، المصدر نفسه،
١٧٠٤م	٣	الرطل	بيضة	نصف فضة	ج١، ص٤.
-					
-	١	الرطل	اللحم الجاموس	٢ نصف	الجبرتي، المصدر نفسه،
-	١	قنطار	والبقري	٦٠٠ نصف	ج١، ص٤.
-	١		السمن	٨ نصف	
-			الدجاجة		
١٢٠١هـ/	١	الرطل	اللحم الضاني	١٣ نصف	الجبرتي، المصدر السابق،
١٧٨٦م	١	-	اللحم الجاموسي	٨ نصف	ج٢، ص ٦.
-	١	-	السمن	٣٥ نصف	
-					
١٢١٨هـ/١٨٠٣م	١	الرطل	السمن	٣٦ نصف	الجبرتي، المصدر نفسه،
-	١	القنطار	السمن	٤ ريال	ج٢، ص ٤٢٣- ٢٢٥،
-	١٠	الرطل	السمن	٣٥٠ نصف	٤٣٠.
١٢١٩هـ/١٨٠٤م	١	الرطل	اللحم الضاني	٩ نصف	الجبرتي، المصدر نفسه،
١٢١٩هـ/١٨٠٤م		-	اللحم الجاموسي	٧ نصف	ج٣، ص ٦.
١٢١٩هـ/١٨٠٤م		-	الجبن	١٨ نصف	
١٢١٩هـ/١٨٠٤م		قنطار	السمن	٤٠٠ نصف	
١٢٢٤هـ/١٨٠٩م	١	الرطل	اللحم الضاني	٢٥ نصف	الجبرتي، المصدر نفسه،
-	١	-	اللحم الجاموسي	١٢ نصف	ج٣، ص٦٥- ٦٦.
-	١	-	السمك الطري	١٦نصف	
-	١	-	السمك القديد	١٠ نصف	
-	١٠	-	السمن	٦٠٠ نصف	
-	١	-	دجاجه	٤٠ نصف	
	١٠	-	بيضة	١٥ نصف	
١٢٢٧هـ/١٨١٢	١	الرطل	اللحم الضاني	١٨ نصف	الجبرتي، الصدر نفسه،
-	١	-	اللحم الجاموسي	١٤ نصف	ج٣، ص٢٥١.

أسعار البن والصابون

الجبرتي، المصدر	العملة	نوع المنتج	وحدة الوزن	العدد	السنة
الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص١١٩	١٢ نصف	البن	الرطل	١	١١١٣هـ/١٧٠١م
	٣ نصف	الصابون	الرطل	١	
الجبرتي، المصدر نصفه، ج٣، ص٦.	٢٤ نصف	الصابون	قنطار	١	١٢١٩هـ/١٨٠٤م
	٨٠ نصف	الصابون	قنطار	١	١٢١٩هـ/١٨٠٤م
	٧٠ نصف	البن	قنطار		
الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص٦٥-٦٦.	٦٠ نصف	الصابون	الرطل	١	١٢٢٤هـ/١٨٠٩م

أسعار التبن والحطب ورواية الماء

الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص٤٣٠.	العملة	نوع المنتج	وحدة الوزن	السنة
الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص٤٣.	١٠٠٠ نصف	التبن	حمل	١٢١٨هـ/١٨٠٣م
	٣٠٠ نصف	الحطب	حمل	-
الجبرتي، المصدر نصفه، ج٣، ص٦.	١٢٠ نصف	الحطب الرومي	حمل	١٢١٩هـ/١٨٠٤م
	٣٠ نصف	راوية الماء	حمل	-

الأسعار التي وضعتها السلطة القائمة

السنة	العدد	وحده الوزن	نوع المنخ	العملة	
١١١٣هـ/١٧٠١م	١	الرطل	البن	١٢ نصف	الجبرتي، المصدر نفسه، ج١، ص١١٩.
-	١	الرطل	الصابون	٣ نصف	
-	١	الرطل	السكر النباتي	١٢ نصف	
-	١	الرطل	السكر الشفاف	٨ نصف	
-	١	الرطل	الشمع الكندري	١٤ نصف	
-	١	الرطل	العسل الشهد	٦ نصف	
-	١	الرطل	السمن البقري	٣ نصف	
-	١	الرطل	السمن	نصف وجديدين	

-	١	الرطل	الجاموسي	٢ نصف ٦ جدد	
-	١	الرطل	الزيت الصلب	٢ نصف	
-	١	الرطل	الزيت السيرج	نصف و٦ جدد	
-	١	الرطل	الزيت الحار	٣ نصف	
-	١	الرطل	الجبن الكشكبات	نصف ٤ جدد	
-	١	الرطل	الجبن المعلوق	٦ جدد	
			الجبن الشلفوصي		
١٢٠١هـ/١٧٨٦م	١	الرطل	اللحم الضاني	٨ نصف	الجبرتي، المصدر نفسه، ج٣، ص١٠.
-	١	الرطل	اللحم الجاموسي	٧ نصف	
-	١	الرطل	السمن المسلي	١٨ نصف	
	١	الرطل	الزبده	١٤ نصف	
أواخر	١	الرطل	اللحم الضاني	٦ نصف	الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص٥٦.
٢٠٠١هـ/١٨٠١م	١	الرطل	اللحم الجاموسي	٥ نصف	
أواخر	١	الرطل	اللحم الجاموسي	٦ نصف	
٢٠٠١هـ/١٨٠١م	١٠	الرطل	السمن المسلي	١٨٠ نصف	
أواخر	١	الرطل	الفجل والليمون	٣ نصف	
٢٠٠١هـ/١٨٠١م	١	-	الخبز	نصف	
أواخر					

ويمكن القول بأن الارتفاع كان مستمراً في أسعار السلع والمواد الغذائية، مما كان له أثر على مستوى معيشة الفرد في المجتمع، بحيث بدا الفرد عاجزاً عن تلبية احتياجاته اليومية، لذا كانت السلطة تتدخل أحياناً بين الفترة والأخرى للحد من ذلك الارتفاع، كما يظهر ذلك جلياً في عام ١١١٣هـ/ ١٧٠١م[1] وعام

(١)الجبرتي، عجائب الآثار، ج١، ص ١١٩.

مطبوقة، والأرزاق معطلة، والمطالب عظيمة، والمصائب عميمة، والشفاعات مردودة).[1] وبالتالي نلمس مما سبق عظم المصائب التي حلت بفئات العامة، خلال تلك الفترة المظلمة من التاريخ المصري، في ظل دولة الخلافة ممثلة بالدولة العثمانية.

* * *

(١) الجبرتي، المصدر نفسه، ج٢، ص ٢٤٦.

الخلاصة :

كان البحث محاولة للكشف عن الأحوال الاقتصادية لفئات العامة في المجتمع المصري في ظل السلطنة العثمانية، التي كانت مصر من أهم ولاياتها، معتمداً في ذلك على مؤلف معاصر عايش الفترة وشهد تقلباتها، مما كان له أعظم الأثر في كشف تلك الأحوال ونتائجها على المجتمع.

- يلاحظ أن المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي كانت له المكانة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مصر خلال الفترة، وقد كان لذلك أثره في تمكينه من تقديم الصورة الأوضح لأحوال المجتمع المصري من جوانبه المتعددة، سيما الجوانب الاقتصادية.

- تكشف الدراسة أن العامة بفئاتها، قد وقعت تحت أعباء اقتصادية متعددة. من قبل تلك الفئات المتنفذة في الولاية، سواء من قبل الطبقة البيروقراطية الحاكمة أو من قبل طوائف العسكر وقبائل العربان.

- تكشف الدراسة أن الفئات المتنفذة، قد ابتدعت أساليب شتى لتلبية احتياجاتها المالية، سواء بفرض الضرائب أو بممارسة المصادرة وأعمال النهب تجاه فئات العامة.

- توضح الدراسة أن طوائف العسكر وقبائل العربان، كانت أشد وطأة على تلك الفئات البسيطة من العامة، في ظل غياب السلطة المركزية، وقد مارست تلك الطوائف والقبائل من الأعمال القبيحة، ما جعل العامة تتمنى عودة أحكام الفرنساوية.

- توضح الدراسة أن القطر المصري خلال هذه الفترة، قد شهد أنواعاً متعددة من النقود الذهبية والفضية، سواء كانت نقوداً عثمانية أو أوروبية، وقد

تعرضت تلك النقود سيما النقود العثمانية التي كانت تضرب بالضربخانة المصرية، للكثير من عمليات الغش سواء الخلط بالمعادن الرخيصة أو بإنقاص الوزن مما كان له أثر في انخفاض قيمتها الشرائية أمام العملات الأوروبية.

- تبين الدراسة أخيراً أن الاضطراب المستمر في أسعار البضائع والمواد الغذائية، كان له أعظم الأثر في انتشار ظاهرة الفقر في المجتمع، بحيث بدت هناك جموع غفيرة من العامة تعاني من الجوع وتنتشر في الشوارع والطرقات، لالتقاط القشور، وأكل الميتات دون أي رحمة من قبل الطبقة الحاكمة وأعوانها.

* * *

قائمة المصادر والمراجع :

أ- المصدر المعتمد :

١- **الجبرتي**، عبد الرحمن بن حسن (١٢٤١ هـ /١٨٥٢م) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار المعروف بتاريخ الجبرتي، طبعه وصححه ووضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، ٣ح ، منشورات أحمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧.

ب- المراجع الحديثة .

٢- **أبو زيد، حكمت**، المجتمع القاهري على عهد الحملة الفرنسية كما صوره الجبرتي، من كتاب عبد الرحمن الجبرتي، دراسات وبحوث، بحوث ألقيت في الندوة التي أقامتها الجمعية المصرية للدارسات التاريخية، بإشراف أحمد عزت عبد الكريم، المكتبة العربية، القاهرة ١٩٧٦ .

٣- **أحمد، يوسف**، الإسلام في الحبشة، القاهرة، ١٩٣٨.

٤- **حامد، رؤوف عباس**، تصوير الجبرتي للمجتمع الريفي، من كتاب عبد الرحمن الجبرتي. دراسات وبحوث، بحوث ألقيت في الندوه التي أقامتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، بإشراف أحمد عزت عبد الكريم، المكتبة العربية، القاهرة ، ١٩٧٦ .

٥- **رفلن، هيلين أن**، الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، تعريب **أحمد عبد الرحيم وآخرون**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨ .

٦- **الشرقاوي، محمود**، مصر في القرن الثاني عشر ، ٢ ح، القاهرة، ١٩٥٥.

٧- **شيوب، خليل**، عبد الرحمن الجبرتي ، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٨ .

٨- **الصياد، محمد محمود**، جبرة وجبرت، من كتاب عبد الرحمن الجبرتي دراسات وبحوث، بحوث ألقيت في الندوة التي أقامتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، بإشراف أحمد عزت عبد الكريم، المكتبة العربية، القاهرة، ١٩٧٦.

٩- **عاصي، حسين**، عبد الرحمن الجبرتي، مؤرخ الصدام الحضاري الأول بين الشرق والغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣.

١٠- **عنان، محمد عبد الله**، مؤرخو مصر الإسلامية ومصادر التاريخ المصري، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٩.

١١- **فهمي، عبد الرحمن**، النقود المتداوله أيام الجبرتي، من كتاب عبد الرحمن الجبرتي، دراسات وبحوث، بحوث ألقيت في الندوة التي أقامتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، بإشراف أحمد عزت عبد الكريم، المكتبة العربية، القاهرة، ١٩٧٦.

١٢- **قاسم، جمال زكريا**، عبد الرحمن الجبرتي، سيرة وتقييم، من كتاب عبد الرحمن الجبرتي، دراسات وبحوث ، بحوث ألقيت في الندوة التي أقامتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، بإشراف أحمد عزت عبد الكريم، المكتبة العربية، القاهرة، ١٩٧٦.

١٣- **مصطفى، أحمد عبد الرحيم**، الجبرتي ..... مؤرخاً، من كتاب عبد الرحمن الجبرتي دراسات وبحوث، بحوث ألقيت في الندوة التي أقامتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، بإشراف أحمد عزت عبد الكريم، المكتبة العربية، القاهرة، ١٩٧٦.

* * *